اقتصاد المعرفة بين الواقع والحتمية في الدول العربية

The knowledge economy between reality and imperative in the Arab countries

حوشين كمال — **أستاذ**
haouchinek@gmail.com

إكن لطفي — **ط/ دكتوراه**
Ikenlotfi@gmail.com

شعباني مجيد — **أستاذ**
mcha2016@gmail.com

جامعة امحمد بوقرة –بومرداس الجزائر

*مجيد شعباني مدير مخبر بحث مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/05/20 **تاريخ قبول النشر:2018/06/20**

ملخص:

نظرا للتحولات التي يشهدها العالم لاسيما ذلك الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد العالمي، والذي تحتل فيه المعرفة مكانة هامة، وذلك باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية والسبيل الحقيق للاندماج والتأقلم مع الواقع الحديث سنحاول خلال دراستنا الإشارة إلى هذا التوجه الحديث مبرزا أهمية المعرفة، اقتصاد المعرفة وواقعه في المجتمع العربي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع العربي، المعرفة، اقتصاد المعرفة، مؤشر المعرفة.

Abstract:

Due to the changes taking place in the world, especially the transition from the traditional economy to the global economy, which under the knowledge of an important place as the primary engine of development and the right way to integrate and adapt to the modern reality we will try during our study indicate that expansion of the modern, highlighting the importance of knowledge, knowledge economy and one in the Arab community.

Key words: Arab society, knowledge, knowledge economy, knowledge index.

تمهيد:

إن الواقع السريع للأحداث في عصر المعلومات والتطورات الكبيرة والغير مسبوقة للتكنولوجيا وما رافقها من انتشار لظواهر عديدة، أبرزها العولمة جعل المؤسسات أمام تحديات عديدة وصعوبات كثيرة لمواكبة هذه التطورات، فقد تغيرت المفاهيم والأفكار وأسس البقاء، فالبقاء لا يكون للأقوى فقط بل للأسرع أيضا، هنا احتلت المعرفة مكانة هامة ومفتاحا أساسيا لتحقيق الاستمرارية، الديمومة والتميز في بيئة الأعمال.

الإشكالية: وعليه يمكن طرح التساؤل الاتي فيما يتمثل واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية المعرفة وإدارة المعرفة في الوقت الحالي

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة تحقيق ما يلي:

- معالجة الخلل المتعامل به في هذا المجال.
- ابراز الدور الكبير لاقتصاد المعرفة في عصر العولمة

الدراسات السابقة: هناك عدة دراسات سابقة في هذا المجال

المحور الأول: المعرفة

تعرف المعرفة على أنها حصيلة استخدام البيانات والمعلومات والتجربة التي تم الحصول عليها خلال هذه الممارسة والتعلم، وهي التي تمكن من يمتلكها من التجاوب مع المستجدات التي تواجهه[i].

يتضح لنا من خلال هذا التعريف انه يميل أكثر إلى نوع من أنواع المعرفة، ألا وهو المعرفة الصريحة والمتمثلة في استغلال البيانات واستخدامات المعلومات.

عرفت المعرفة أيضا على أنها عبارة عن المزيج السائل من الخبرة والقيم والمعلومات السباقة والرؤى الخبيرة، والتي تقدم إطارا، لتقييم وتقرير الخبرات والمعلومات الجديدة[ii].

من الواضح لنا أن هذا التعريف يميل نحو إيضاح المفهوم العميق للمعرفة الضمنية والعميقة التي تتواجد لدى الأفراد.

يعرفها كذلك Denhan Grey على أنها المنفعة الكاملة من البيانات والمعلومات بالإضافة إلى المهارات الخاصة، المؤهلات والقدرات، الأفكار، المبادرات، الدوافع والالتزامات المختلفة للأفراد داخل المنظمة[iii].

هذا التعريف يعتبر اشمل وأكمل من التعريفين السابقين بالنظر إلى كونه عمد على الجمع بين الاتجاهين السابقين واتخذ اتجاها يعمل على المزج بينهما، فالمعرفة قد تكون صريحة كما قد تكون ضمنية.

وعليه انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا القول إن المعرفة هي عبارة عن مزيج تكاملي وتفاعلي دائم بين كل من البيانات والمعلومات، والتي تأخذ العديد من الأشكال، فقد تكون في شكل تقنيات مستخدمة أساليب عمل وبين كل من المهارات الخبرات الأفكار والتجارب إضافة إلى الدوافع لدى الأفراد، هذا المزيج بينها يشكل أحد أهم أصول المؤسسة الذي يصعب التعامل معه، لكنه بدوره يعتبر أهم مورد استراتيجي قادر على تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة. وتبرير أهمية المعرفة في المؤسسة في مجموعة من النقاط نبرز أهمها[iv]:

1--يعتمد قرار إنشاء المؤسسة في حد ذاته على حجم المعرفة المتاحة عن فرص الاستثمارات وطبيعة المنافسين ونوعية العملاء.

2-كذلك تحدد المعرفة القرار باختيار مجال النشاط الرئيسي للمؤسسة والمجالات المساندة التي توظف فيها الأموال.

3-تمثل كذلك مصدرا لتحقيق الاكتشافات والابتكارات والإبداع في مجال أنشطتها.

4-العمل على تحويل وتطوير المؤسسات وتحولها إلى مجتمعات معرفية تسمح لها بالتكيف مع متغيرات المحيط.

و في هذا الاتجاه توجد العديد من التصنيفات للمعرفة و لكن يعتبر تصنيف Polony ابرز هذه التصنيفات نظرا لأهمية هذا التصنيف في دراسة الشركات الخلاقة للمعرفة من جهة، ونظرا لإجماع اغلب الباحثين عليه (Vaill,999) ، (Heising, 2011) ، (Kim, 2000) ، (Hauer, 1999) ، ولأهمية النوعين يمكن توضيحهما كما يلي[٧]:

1-1- المعرفة الضمنية: إن كلمة ضمنية مشتقة من كلمة معناها صامت أو سري فالمعرفة الضمنية هي معرفة تملكها ولا تعبر عنها، وهي تشير إلى معرفة شخصية تحتوي على معاني داخلية ونماذج ذهنية وخبرات وتبصر وبديهية وشعور حدسي، وهي نوعان أحدهما تقني يعود إلى عمق المعرفة والثاني له بعد إدراكي يحتوي على مخطط ذهني ونماذج ذهنية ومعتقدات وإدراكات تقود الأفراد إلى أفعالهم وسلوكهم اليومي.

1-2- المعرفة الظاهرة أو المعلنة :وهي التي يمكن التعبير عنها بالكلمات والأرقام والصور والتشارك فيها من خلال البيانات، المحاولات العملية ومواصفات المنتج والكتيبات وبناء عليه يمكن نقل المعرفة المعلنة إلى الأفراد بسهولة.

الجدول الموالي يوضح بعض تصنيفات الباحثين الأخرى للمعرفة:

الباحث	أنواع المعرفة				
Marquardt	معرفة ماذا؟	معرفة كيف؟	معرفة لماذا؟	معرفة أين؟	معرفة متى؟
Spender	المعرفة الصريحة الواعية	المعرفة الموضوعية	المعرفة الآلية	المعرفة التجميعية	
M.H.Zack	المعرفة الجوهرية	المعرفة المتقدمة	المعرفة الابتكارية Innovation.k		
Zonder é Kogut	المعرفة الفردية	المعرفة الجماعية			

المصدر: أ زرنيز فتحي، شروط نجاح إدارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات وأبحاث الجزائر، العدد 27، جوان 2017، ص:5.

وهذا لا يمنع أكيدا من وجود أنواع أخرى تطرق إليها الباحثون كل وفق وجهات نظره وقناعاته.

المحور الثاني: اقتصاد المعرفة

في نهاية القرن العشرين ونتيجة للتطور الهائل في العلم والتكنولوجيا تحقق نوع من التراكم المعرفي حازته الدول المتقدمة في الغالب، هذا التراكم المعرفي واكبه وارتبط به وانبثق عنه تطور في غاية الأهمية الأول هو التراكم الرأسمالي، والثاني هو السرعة في التقدم العلمي والتكنولوجي والذي تجسد في الاتصال وثروة المعلومات[vi].

من قلب هذا الواقع انبثقت مجموعة كبيرة من الظواهر والعمليات التي استخدمت للتعبير عنها : اقتصاد المعلومات، الثقافة المعلوماتية التجارة الالكترونية، التكنولوجيا الرقمية لكن الكل يعبر هنا على اقتصاد واحد ذلك الاقتصاد الذي تحكمه المعرفة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من اجل تلبية الاحتياجات الخاصة وقد ظهر هذا المصطلح[vii] لأول مرة على يد Peter Druker، فقد كان يقصد به انه ذلك الاقتصاد الذي يقوم على خلق، إنتاج ونشر المعرفة معتبرا الأخير ليست فقط عامل إنتاج وإنما سلعة نهائية، كما حاول Manchlup fritz قياس القيمة الاقتصادية للمعارف ودمجها في جميع العمليات.

عرفته كذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على انه ذلك الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات[viii].

1-خصائص اقتصاد المعرفة:

هنالك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد المعرفة، يتمثل أهمها فيما يلي[ix]:

1-1- الاقتصاد المعرفي يعتمد بصورة أساسية على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأسمال فكري ومعرفي، يستخدم بشكل واسع البحوث والدراسات التطبيقية التي يقوم بها خبراء ذو كفاءات مؤهلة.

1-2- يتمتع اقتصاد المعرفة بمرونة وقدرة فائقة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات في كافة المجالات والميادين لاسيما الاقتصادية منها.

1-3- يملك اقتصاد المعرفة القدرة الفائقة على التجديد والتطوير والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تتوق إلى الاندماج فيه، حتى بأنه أصبح من الصعب فصله عنها.

1-4- يملك اقتصاد المعرفة القدرة على الابتكار والإبداع، وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن تعرفها الأسواق من قبل.

1-5- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب أو ما يعرف بإعادة التأهيل، والتأهيل المستمر الذي يضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب لمواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.

ولإيضاح الفروق بين الاقتصاد القديم والاقتصاد المعرفي ارتأينا أن نقدم الجدول الموالي الذي يشمل على أهم الفروقات بينهما:

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
-الاستثمار في رأس المال المادي.	-الاستثمار في رأس المال المعرفي.
-الاعتماد على الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	-الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
-استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها -غالبا -البيروقراطية السلطوية.	-ديناميكية الاسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
- الميكنة Mechanisationهي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	-الرقمية Digitiazationهي المحرك الاساسي للاقتصاد المعرفي.
- يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل لقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	- يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العمالة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر.
-انه اقتصاد ندرة، حيث تنقص موارده بكثرة الاستخدام.	- انه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة).

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الادارة التربوية والتخطيط قسم الادارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص:.49

2-مرتكزات ومؤشرات الاقتصاد المعرفي:

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز أساسية، وهي[x]:

2-1-البحث والتطوير: وهو عبارة عن نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2-2-التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

2-3-**البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

2-4-الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول الموالي يوضح العناصر الفرعية المكونة لعناصر مؤشر اقتصاد المعرفة:

العنصر الرئيسي	المؤشرات المطلوبة للعنصر	مفهوم العنصر
البحث و التطوير Research and development	1. تدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي. 2. عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير 3. إجمالي العاملين في البحث والتطوير على المستوى الوطني كنسبة للسكان. 4. إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي. 5. المتوسط السنوي لإعداد براءات الاختراعات الممنوحة. 6. ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير من رجال الأعمال للفرد.	* هو مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة.
التعليم والتدريب Education and Training	1.إجمالي الإنفاق على التعليم لكل فرد. 2.معدل معرفة القراءة والكتابة. 3.نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الابتدائية. 4.نسبة الطالب/ المدرس في المرحلة الثانوية. 5.التسجيل في المرحلة الثانوية.	* يعد المدخل الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة وهو يركز على الموارد البشرية.
البنية المعلوماتية IT Infrastructure	1.مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات. 2.الهواتف العاملة المستخدمة لكل ألف من السكان. 3.اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف من السكان. 4. التلفونات العاملة لكل ألف من السكان. 5.التلفزيون والراديو لكل ألف من السكان 6.أجهزة الفاكس لكل ألف من السكان 7. تكلفة المكالمة الدولية. 8.الدوريات والصحف اليومية لكل ألف من السكان	*هو العنصر الذي يشمل كل ما يتعلق بالجوانب المتعلقة بنشر المعلومات عبر وسائل الاتصالات والإعلام.
البنية الأساسية للحاسوب Computer Infrastructure	1.نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب 2.إعداد أجهزة الحاسوب لكل ألف من السكان 3.نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب بالثانية 4 طاقة الحاسوب لكل فرد.	*يعكس هذا العنصر مدى توافر الحاسوب بوصفة أداة لتقويم القاعدة

	5.إعداد مستخدمي الانترنيت لكل ألف نسمة من السكان 6.مواقع الانترنيت لكل عشرة آلاف نسمة امن السكان	المعلوماتية

المصدر: مراد علة، الاقتصادي المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، المؤتمر الدولي في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول-تركيا، 9-10 سبتمبر 2013 ص :11.

المحور الثالث: قراءة تقييميه لواقع الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي

1-واقع الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي:

اقتصاد العالم العربي بقي لفترة طويلة من الزمن مرتبط بشكل عضوي بأسعار النفط فلم يكن هناك من بنية تحتية ولا استثمارات ولا قوانين تواكب التطور التكنولوجي في المجتمع العربي، لذلك فان المجتمع العربي لم يستعد بعد للدخول في زمرة مجتمعات المعلومات، رغم أن صناعة المعلومات كسبت أرضا لا بأس بها في العديد من البلدان العربية، إلا أنها لا تزال في مرحلة البداية، كما أن الاهتمام العربي بصناعة المعلومات ينحصر في دعامتين فقط هما [xi]:

1-1-**صناعة البرامج والاتصال بشبكات المعلومات:** وتشمل صناعة الالكترونيات الدقيقة وأجهزة الحاسبات، والذي هو قائم على استيراد الحاسبات المنتجة بصورة كاملة من بلادها، أو تتم عمليات تجميع فردية بعد أن يتم استيراد مكونات الحاسبات بصورة كاملة من بلادها، وذلك لأسباب عدة من أبرزها:

- ضعف البنية التحتية
- هجرة الموارد البشرية والمادية
- محدودية السوق العربي، الأمر الذي يصعب اجتذاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

1-2-الانفجار المعرفي والبحث العلمي: في عصر المعلومات والانفجار المعلوماتي أصبحت تقنيات التعامل مع المعلومات من ضرورات البقاء، كما أصبحت المعلوماتية أداة أساسية للبحث العلمي والتنمية المعرفية والاستثمارات الهائلة على الصعيد العالمي في مجال ثقافات وشبكات الاتصالات الرقمية التي تحتل المرتبة الأولى، ويتسارع التنافس في البنى التحتية والخدمات الحديثة. ومن المستلزمات الأساسية بالإضافة إلى البنى التحتية؛ ضرورة تغيير النظم التعليمية لتتلاءم مع التطورات السريعة الجارية، ولذلك فان الاستثمارات الضخمة التي تحتاجها الدول العربية هي في رأس المال البشري وحيازة القدرة الثقافية الكبيرة، باعتبار أن المعرفة وإتقان العلوم الحديثة وصناعة المعرفة هي أفضل ميزة تنافسية لأي بلد في عالم اليوم.

2-البنية التحتية لاقتصاد المعرفة في الوطن العربي:

إن البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل من نشر وتجهيز المعلومات والمعارف، وتسمح بتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية، إذ تتوزع على ثلاث مستويات نتناولها بالتفصيل على النحو التالي[xii]:

2-1-نشر المعرفة في الوطن العربي:

تعتري عملية نشر المعرفة في الوطن العربي في مختلف مجالاتها الإنشائية والتعليم والإعلام والترجمة صعوبات عديدة من أهمها ما يمكن ذكره فيما يلي:

2-1-1-في مجال الترجمة: تشهد البلدان العربية حاليا حالة من الركود والفوضى، فأرقام الترجمة هزيلة للغاية، فالدول العربية تترجم ما يقارب 330 كتابا، وهو خمس ما تترجمه اليونان وإجمالي التراكمي للكتب المترجمة منذ عصر المأمون حتى الآن يبلغ حوالي 10000، معادلا بذلك تقريبا ما تترجمه اسبانيا في عام واحد.

2-1-2-فيما يخص الإعلام: الذي يعتبر من أهم آليات نشر المعرفة وأحد الدعامات الأساسية للمجتمع المعاصر القائم على المعرفة ومصدر جيد للإنتاج وصناعة القيم والرموز والذوق، إذ لا يزال الإعلام العربي ووسائله وبنيته التحتية ومضمونه يعاني من ضعف، مما يجعله دون مستوى رفع تحدي التحول نحو تبني اقتصاد المعرفة.

2-1-3-انتشار الانترنت: حيث شهدت عدة دول عربية إنشاء ما يسمى بوادي التكنولوجيا، كما هو الحال في مصر وسوريا، وبالنظر إلى التطور الذي قطعته دولة الإمارات من خلال إقامتها لمدينة الشبكة الدولية للمعلومات وسعيها إلى رفع استخدام الشبكة الالكترونية، كذلك لبنان تخطط لبناء مدينة انترنت تشبه النسق المعتمد من طرف مدينة دبي، حدد الأردن أهدافه إلى الرفع من نسبه مستخدمي الشبكة الدولية للمعلومات إلى حوالي 80 بالمائة مع حلول عام 2020.

3-الإنتاج العلمي والتطوير الثقافي في الوطن العربي:

بالرغم من قدم الاهتمام العربي بالعلوم والبحوث، فان الحالة العربية الراهنة تحتاج إلى وقفة متأنية للتحليل والدراسة من اجل استخلاص العبر والعظات للمستقبل، فمصر قد بدأت هذا الاهتمام منذ 1939 حينما أنشأت مركز (فؤاد الأول للبحوث) الذي أصبح فيما بعد المركز القومي للبحوث سنة 1954، وبعدها تأسست عدة مراكز ومعاهد بحثية وعلمية في دول عربية أخرى كالمغرب وتونس، العراق والجزائر....

وتؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية ضعف نشاط البحث والتطوير وتخلفه ويكفي في هذا المقام على سبيل المثال إجراء مقارنة محزنة مع إسرائيل فقط فهي وحدها سجلت 16805 براءات مقابل 836 للعرب كافة، وفي هذا السياق وجب الإشارة إلى مؤسسات البحث والتطوير وضرورة العمل على تنشيط البحث العلمي في مختلف مجالات وضرورة الاقتداء ببعض التجارب الناجحة كتجربة الإمارات العربية المتحدة، والتي تلتزم بإعداد قوى وطنية ماهرة والتي أسست مركز امتياز للبحوث التطبيقية والتدريب منذ أكثر من عقد مضى.

4-نقل الثقافة وتوطينها في العالم العربي:

تعد عملية توزيع البحث العلمي وتوطين نتائجه في التنمية من المعايير المعتمدة في مقياس مدى تحقيق مؤسسات البحث والتطوير لأهدافها، فعملية ترويج البحث العلمي تواجه صعوبات أساسية في غالبية البلدان العربية نذكر منها:

- غياب النشاط ألابتكاري ومحدودية الخبرة في مؤسسات البحث والتطوير في المجال الصناعي.
- تدني مستوى المعرفة بالتقنيات الصناعية.
- افتقار مراكز البحث والتطوير إلى إمكانية تصميم وإنتاج النماذج.

المحور الرابع: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر والمعوقات التي تواجهها في بنائه:

أصبح هدف الجزائر اليوم كغيرها من دول العالم هو الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد المبني على المعرفة، اذ نجد انها تعمل جاهدة على وضع برامج وخطط من اجل تشجيع العمل في مجالات المعرفة وكذا تحسين مؤشراتها فيما يتعلق بكل من التعليم، البحث والتطوير وتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلا أن هذه الجهود لطالما كانت تحدها مجموعة من العوائق والعراقيل التي تعرفها البيئة الجزائرية والتي كانت السبب في عدم مجارات الجزائر للمستوى العالمي رغم كافة الإمكانات التي تتوفر لديها، فقد كشف التقرير العالمي السنوي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015 تحث عنوان " التقرير الشامل حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحقيق النمو الشامل لسنة 2015 "، حيث كشف التقرير أن الجزائر احتلت المرتبة 112، هذا ما يؤكد أن هذه الدولة لا تزال متأخرة كثيرا في مجال الاستفادة بشكل كامل من تقنيات المعلومات و الاتصالات، ما يوضح حجم التحديات التي تواجهها الدولة في هذا المجال، وقد أشارت البيانات الناتجة عن هذا التقرير أن الفجوة بين أداء الاقتصاديات الأفضل و الأسوء اخدة في الاتساع، وقد ارتقت الجزائر إلى المركز 103 سنة 2016 حسب نفس المؤشر الذي نشر يوم الثلاثاء 22 نوفمبر 2016، وبذلك تكون الاستراتيجية الوطنية المعتمدة في مجال تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية الرامية إلى تكثيف وتنويع تكنولوجيات الولوج وكذا تامين البنى التحتية ذات التدفق العالي قد بدأت تعطي ثمارها، ولكن ننبه هنا انه بالرغم من هذا التقدم الهائل إلا أنها تبقى من الدول الضعيفة بالمقارنة مع المستوى الهائل والمتميز الذي وصلت إليه الدول الرائدة في هذا المجال، وفيما يلي بعض المؤشرات المتعلقة بهذا البلد[xiii].

1-التعليم : عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات أو من حيث عدد الجامعات والمعاهد حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين حوالي 1500000 طالب وتضم الشبكة الجامعية الجزائرية 103 مؤسسة للتعليم العالي موزعة عبر 48 ولاية، ومجهزة بأكثر من 1300 مخبر علمي، وهذا في سنة 2015، كما تم تدعيم الجامعات الجزائرية ب22 مركز بحث للاستجابة لمتطلبات التنمية الوطنية، مع العلم أن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم في الجزائر بلغت نسبة 22.08 بالمئة والتي تضم قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي. وعلى الرغم من كافة هذا الاهتمام بالتعليم إلا أنها تحتل مرتبة متأخرة فيما يخص مؤشر رأس المال البشري فهي تحتل المرتبة 25 من بين 30 دولة مدرجة في هذا المؤشر، مما يستدعي منها أن تعمل على تنمية رأس المال البشري وخاصة على المستوى النوعي بالاهتمام بالجانب التعليمي من خلال تحسين التعليم ودعم بناء الطاقات الابتكارية الوطنية، دعم الأبحاث العلمية وترجمتها إلى الواقع العملي، والذي يعتبر من أهم محركات النمو المستدامة

1-1-البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية والجاهزية الرقمية في الجزائر.

-سجل عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت نحو 3.192 مليون سنة 2015.

-بلغ عدد الموظفين في قطاع الاتصال ب 140 ألف موضع أما عدد المؤسسات الناشطة في القطاع فبلغ سنة 2014، 247.803 ألف حسب مصادر وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-قدر عدد السكنات المتوفرة على الانترنيت سنة 2015 ب 28 بالمئة، وعدد مشتركين في الانترنيت يقارب 10 ملايين شخص سنة 2014، هذه الأرقام تعتبر مقبولة بالنظر والمقارنة مع السنوات السابقة، وفي نفس الوقت ضعيف نسبيا بالمقارنة مع الدول الرائدة.

1-2-البحث والتطوير في الجزائر: يضم مجموعة من المؤشرات التي يمكن تلخيصها في:

- عدد الباحثين في الجزائر حسب مدير البحث العلمي والتطور التكنولوجي 700 باحث لكل مليون نسمة سنة 2012 وهو رقم ضئيل بالمقارنة مع التطور الهائل الذي تشهده معظم دول العالم خصوصا المتطورة منها، حيث أن المتوسط الدولي لعدد الباحثين لكل مليون نسمة هو 1063.

- براءات الاختراع في الجزائر تعتبر ضعيفة جدا حيث قدرة عدد طلبات براءة الاختراع سنة 2014 ب 813 طلبا حسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهو ما يعني ضعف الطاقات الإنتاجية الفكرية في الجزائر.

- بلغ عدد المقالات العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين سنة 2014 حوالي 84.4 مقال لكل مليون نسمة، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالجارة تونس التي تعد الأولى عربيا بما يعادل 380 مقال لكل مليون نسمة وتليها دول مجلس التعاون الخليجي ب 350 مقال لكل مليون نسمة.

*و قد اعد في هذا الجانب مؤشر المعرفة العربي من خلال الشراكة بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يعرف على انه مؤشر يرصد واقع المعرفة في الوطن العربي بشكل سنوي، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص بالمنطقة العربية ويتضمن المؤشر عددا من المؤشرات الفرعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية الدالة على التقدم، لخلق مجتمعات وأنظمة اقتصادية قائمة على المعرفة[xiv]. وقد كانت النتائج على النحو المبين في الشكل الموالي:

نتائج الدول العربية في المؤشّرات القطاعية

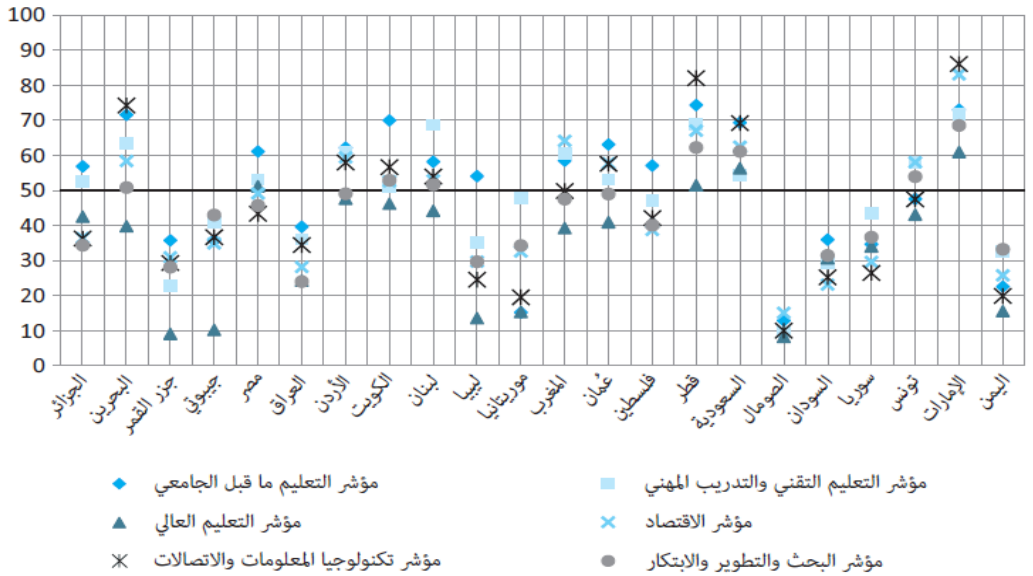

المصدر: مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016، ملف تم تحميله من موقع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، ص16.

وفقا للتركيبة العامة التي ارتكز عليها مؤشر المعرفة العربي، احتسب 6 مؤشرات قطاعية يمتد كل منها على سلم من 1إلى 100، وقد كشفت الدرجات المسجلة عن تفاوتات كبيرة بين الدول العربية وكذلك بين

القطاعات داخل الدولة الواحدة، وعلى صعيد الدول تقدمت دول الخليج العربي عموما على سائر الدول العربية في كل المؤشرات القطاعية دون استثناء في المقابل، كان الأداء ضعيفا في كل من ليبيا وسوريا وجيبوتي وجزر القمر والصومال واليمن؛ وهي دول يشهد بعضها أوضاعا غير مستقرة، ويتسم بعضها الأخر بمستوى نمو اقتصادي منخفض.

و كان التقدم لصالح قطاع التعليم ما قبل الجامعي في 12 دولة، ولصالح التعليم التقني في 4 دول، ولصالح البحث والتطوير والابتكار في ثلاثة دول، ولصالح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولتين، ولصالح الاقتصاد في دولة واحدة وتشير مختلف هذه التوجهات أن هناك دولا عربية، مثل الإمارات والبحرين وقطر والسعودية قد حققت نجاحات في مجالات عديدة ، ويعد هذا الأمر مكسبا للمنطقة العربية و بخاصة إذا ما توفرت إرادة حقيقية في هذه الدول المتميزة لفسح المجال أمام التعاون و تبادل الخبرات، بما يساعد على نقل هذا النجاحات وتوطينها في الدول العربية الأقل تميزا. واعتبارا لكل ما سبق ذكره لا يستقيم الحديث عن معدل عربي لمؤشر المعرفة العربي فهذا المعدل أيا كانت قيمته سيكون مضللا لسببين على الأقل، أولها هو انه سيخفي الأوضاع الخاصة بكل دولة، وهو أمر لا ينسجم مع هدف مؤشر المعرفة العربي الذي يطمح أن يكون أداة تشخيص أكثر من كونه أداة ترتيب والثاني انه بسبب وجود مجموعة من الدول العربية تأخر أداؤها بسبب أوضاعها الاستثنائية سينخفض معدل المنطقة العربية، وبالتالي لن يكون هناك مجال لظهور التقدم المحرز في الدول الأخرى[xv].

خلاصة:

وفي النهاية لا يسعنا الكلام كثيرا سوى لتقديم بعض الاقتراحات كحلول ربما تسمح لنا في الآجال القريبة من تغيير بعض الأوضاع، ونوجزها فيما يلي

1-ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بالعنصر البشري من خلال الاستثمار فيه والعمل على تنميته والمحافظة عليه، فهو يعتبر الدعامة الأساسية لمواكبة التطورات في مختلف المجالات.

2-منح الفرص للكفاءات والمهارات والعمل على صقل مواهبها.

3-الاهتمام بالتعليم ومراكز البحث العلمي والعمل على التحسين من نوعيتها.

4-تعميم استخدام الانترنيت في كافة المجالات والعمل على تطبيق مفاهيم الإدارة الالكترونية من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات والإجراءات.

5-وأخيرا العمل على خلق نوع من التكامل والتفاعل الايجابي بين الجامعة والمؤسسات العامة والاقتصادية.

الهوامش

[i] بن حمودة يوسف، خلق القيمة من خلال إدارة المعرفة داخل المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2015، ص:4.

[ii] نجم عبود نجم، إدارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، ص :26.

[iii] أ زرنيز فتحي، شروط نجاح إدارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر، العدد 27، جوان 2017، ص:4.

[iv] الأمين حلموس، دور إدارة المعرفة التسويقية باعتماد إستراتيجية العلاقة مع الزبون في تحقيق ميزة تنافسية دراسة عينة: مجموعة من البنوك الجزائرية بولاية الاغواط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص:36.

[v] حسن بوزناق، إدارة المعرفة ودورها في بناء الاستراتيجيات التسويقية -دراسة ميدانية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013 ص :5.

[vi] د/ محمود قرزيز، هشام بخاري، التسيير الحديث للكفاءات بين تحقيق الميزة التنافسية و تحديات اقتصاد المعرفة، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، الجزائر، العدد الأول، 2017، مجلد :06 ص: 144 .

[vii] بن ونيسة ليلي، اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، الجزائر، العدد 05، افريل 2014، ص88.

[viii] المرجع السابق الذكر، ص :87.

[ix] د/ علاش احمد، قرامطية زهية، أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية في بناء اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي الأول حول: اقتصاديات المعرفة والإبداع جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 17-18 افريل 2013، ص:4

[x] شريف اسماعيل، إبراهيم بوناب محمد الامين، دول اقتصاد المعرفة في تطوير وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، العدد 06، ديسمبر 2016، ص: 157.

[xi] مراد علة، الاقتصادي المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، المؤتمر الدولي في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013 ص :12.

[xii] الرجع السابق الذكر، ص: 13.

[xiii] د/ مقيمح صبري، هرموش ايمان، واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، العدد 7، جوان 2017، ص :216.

[xiv] موقع مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، http://www.mbrfoundation.ae/NewsPage.aspx?ID=783.

[xv] مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016، ملف تم تحميله من موقع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، ص:16.